

Distr.: General  
4 October 2001  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون  
البند ١٢٠ من جدول الأعمال  
التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة  
وتقارير مجلس مراجعي الحسابات

## التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس مراجعي الحسابات تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

- ١ - وفقا للبند ١٢-١١ من النظام الأساسي المالي نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن البيانات المالية المراجعة لصناديق التبرعات التي يديرها مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين للسنة المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (A/56/5/Add.5). وتناولت اللجنة أيضا التقرير الثاني للأمين العام عن تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات بشأن حسابات الأمم المتحدة (A/56/66) وصناديقها وبرامجها (A/56/66/Add.1) لفترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (A/56/66 و Add.1). وإضافة إلى ذلك، كان معروضا على اللجنة تقرير مجلس مراجعي الحسابات عن تنفيذ توصياته المتعلقة بفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩ (انظر A/56/132)، المقدم وفقا للفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢١٢/٥٢ باء.
- ٢ - وخلال النظر في هذه التقارير، التقت اللجنة بلجنة عمليات مراجعة الحسابات التابعة لمجلس مراجعي الحسابات. ووفقا لتوصيتها الواردة في الفقرة ٤ من تقريرها السابق (A/55/487)، التقت اللجنة أيضا بممثل عن عضو سابق في المجلس للنظر في تقرير أعدّه قبل انتهاء فترة عضويته.
- ٣ - وتذكر اللجنة بتوصيتها السابقة التي مفادها أن تجري مراجعة حسابات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين كل سنتين، وأن تناقش المفوضية ومجلس مراجعي الحسابات طرائق التخطيط لمراجعة الحسابات كل سنتين؛ ولا تزال اللجنة في انتظار نتيجة هذه المناقشة. وفي هذا الصدد، تؤكد اللجنة من جديد أن مراجعة الحسابات كل سنتين تتيح للمفوضية مزيدا من الوقت لتنفيذ توصيات المجلس وتيسر على الشركاء المنفذين تقديم وثائق مراجعة الحسابات في الوقت المناسب (انظر A/53/513، الفقرتان ٨٧ و ٨٨).

٤ - وتلاحظ اللجنة التقدم الذي أحرزته المفوضية إذ خفضت بمبلغ ١٨٦,٥ مليون دولار مستوى نفقاتها للسنة الحالية والسنة السابقة التي لم ترد بشأنها تقارير عن رصد المشاريع الفرعية، وهي على ثقة من أن المفوضية ستبذل مزيداً من الجهود بالنسبة لمبلغ مستحق مجموعه ٥٥,٥ مليون دولار من السلف المقدمة للشركاء المنفذين والمتعلقة بالأعوام ١٩٩٤ إلى ٢٠٠٠. وتلاحظ اللجنة أيضاً أن المفوضية نجحت في تأمين شهادات مستقلة لمراجعة الحسابات تغطي ٧٩ في المائة من النفقات التي تكبدها الشركاء المنفذون خلال عام ١٩٩٩، مقارنة بنسبة ٤٧,٦ في المائة في عام ١٩٩٥.

٥ - بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ بقلق أن مجلس مراجعي الحسابات تحفظ في رأيه بشأن البيانات المالية للمفوضية بعدم وثوقه من صحة مبلغ مجموعه ٤٣,٥ مليون دولار من نفقات الشركاء المنفذين؛ موزع كالتالي:

(أ) مبلغ قدره ٨,٥ ملايين دولار من السلف المستحقة للشركاء المنفذين فيما يتعلق بعام ٢٠٠٠، لم ترد بشأنه تقارير رصد المشاريع الفرعية حتى حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

٦ - وتلاحظ اللجنة بقلق استنتاجات المجلس فيما يتعلق بنوعية الشهادات التي قدمتها المفوضية في عام ١٩٩٩ (انظر A/56/5/Add.5، الفقرات ٣٥-٣٧). فعلى سبيل المثال، فحص المجلس ٩١ شهادة تغطي نفقات قدرها ٢٤١ مليون دولار وخلص إلى وجود المخالفات التالية فيما يتصل بشهادات تغطي ما مجموعه ١١٢ مليون دولار: تعيين أن يحتفظ مراجعو حسابات المشاريع في رأيهم بشأن نفقات قدرها ١٨ مليون دولار، لعدم كفاية الأدلة؛ (ب) تم التصديق على نفقات مجموعها ١٧ مليون دولار من جانب محاسبين حكوميين وليس من جانب مراجعي حسابات مستقلين؛ (ج) هناك ٢٥ شهادة تغطي ٧٧ مليون دولار

٧ - وترد استنتاجات المجلس فيما يتعلق بتقرير رصد المشاريع الفرعية في الفقرات ٢٢ إلى ٣١ من تقريره (A/56/5/Add.5). فعلى سبيل المثال، خلص المجلس إلى أن الموظفين المسؤولين على الرصد الميداني لم يبرهنوا عموماً عن قيامهم بتحقيق دوري أو منتظم من نفقات الشركاء المنفذين. فضلاً عن ذلك، خلص المجلس إلى أن بعض موظفي البرنامج والمالية لا يعتبرون إقرار النفقات جزءاً من مسؤوليتهم أو لم يكن لديهم الوقت لإجراء عمليات التفتيش. ونظراً لأن موظفي المفوضية لا يدركون مسؤولياتهم كما ينبغي، تتوقع اللجنة من إدارة المفوضية أن تعالج هذه المسألة عن طريق زيادة تدريب الموظفين وتطبيق مقتضيات المسألة بمزيد من الصرامة.

٨ - وتلاحظ اللجنة بقلق استنتاجات المجلس فيما يتعلق بنوعية الشهادات التي قدمتها المفوضية في عام ١٩٩٩ (انظر A/56/5/Add.5، الفقرات ٣٥-٣٧). فعلى سبيل المثال، فحص المجلس ٩١ شهادة تغطي نفقات قدرها ٢٤١ مليون دولار وخلص إلى وجود المخالفات التالية فيما يتصل بشهادات تغطي ما مجموعه ١١٢ مليون دولار: تعيين أن يحتفظ مراجعو حسابات المشاريع في رأيهم بشأن نفقات قدرها ١٨ مليون دولار، لعدم كفاية الأدلة؛ (ب) تم التصديق على نفقات مجموعها ١٧ مليون دولار من جانب محاسبين حكوميين وليس من جانب مراجعي حسابات مستقلين؛ (ج) هناك ٢٥ شهادة تغطي ٧٧ مليون دولار

٥ - بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ بقلق أن مجلس مراجعي الحسابات تحفظ في رأيه بشأن البيانات المالية للمفوضية بعدم وثوقه من صحة مبلغ مجموعه ٤٣,٥ مليون دولار من نفقات الشركاء المنفذين؛ موزع كالتالي:

(أ) مبلغ قدره ٨,٥ ملايين دولار من السلف المستحقة للشركاء المنفذين فيما يتعلق بعام ٢٠٠٠، لم ترد بشأنه تقارير رصد المشاريع الفرعية حتى حزيران/يونيه ٢٠٠١؛

(ب) مبلغ قدره ٣٢ مليون دولار من نفقات عام ٢٠٠٠ وجد المجلس نقائص خطيرة في إجراءات التحقق والتصديق المتعلقة به؛

(ج) مبلغ قدره ٣ ملايين دولار لشركاء منفذين في بلد رفض إطلاق المفوضية على سجلاتهم المحاسبية.

٦ - وفي هذا الصدد، تشير اللجنة إلى أن مسألة حجب السجلات المحاسبية للشركاء المنفذين، التي كانت علقت عليها في تقاريرها السابقة (انظر مثلاً الوثيقة A/53/513، الفقرتان ٩٥ و ٩٦) لا تزال مشكلة عويصة وتنطوي على احتمالات الغش. ويتعين على إدارة المفوضية أن

بالكامل، وهناك ٧٢ توصية قيد التنفيذ، وواحدة لم تنفذ وهناك خمس توصيات تعذر على المنظمات تنفيذها لأن الأحداث قد تجاوزتها. وترحب اللجنة بالتحسن الكبير في معدل التنفيذ مقارنة بفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ وذلك من جانب ست هيئات (الأمم المتحدة وجامعة الأمم المتحدة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة) (انظر A/56/132، الفقرة ٩).

١٢ - وتلاحظ اللجنة أن المعلومات الواردة في الفقرات ١٠ إلى ٢٥ من تقرير المجلس (انظر A/56/132) يرد جزء كبير منها في تقرير الأمين العام عن الموضوع نفسه (A/56/66 و Add.1). ولذلك تطلب اللجنة إلى المجلس أن يركز في تقاريره بشأن تنفيذ توصياته على الإشارة إلى مدى تنفيذ تلك التوصيات وعلى الأثر الذي حققته. وفيما يتعلق بتقارير الأمين العام عن تنفيذ توصيات المجلس، توصي اللجنة بعدم التركيز على وصف كيفية اعترام الإدارة تنفيذ توصيات المجلس وأن تتضمن، بدلا من ذلك، إشارة موجزة إلى الإجراءات المتخذة والنتائج التي تحققت.

لم تذكر بوضوح أن الأموال المقدمة من المفوضية استُخدمت طبقا للاتفاقات. واستنادا إلى هذه الاستنتاجات، خلص المجلس إلى عدم وجود ما يؤكد تماما أن الشركاء المنفذين مسكوا الحسابات والسجلات المالية بشكل مناسب في عام ٢٠٠٠. ولذلك تطلب اللجنة أن تتخذ إدارة المفوضية التدابير اللازمة لتحسين أداء المكاتب القطرية حيث وجد المجلس ثغرات في شهادات مراجعة الحسابات من حيث نطاقها ونوعيتها؛ وينبغي أن تتاح المعلومات ذات الصلة للجنة في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٩ - وترد استنتاجات المجلس بشأن مشروع النظام المتكامل للمفوضية في الفقرات ٥٧ إلى ٩٢ من تقريره (A/56/5/Add.5). ويساور اللجنة الاستشارية القلق لأن هذا المشروع لا يزال راكدا بعد قرابة ثلاث سنوات وتكبد نفقات قدرها ٨.٧ ملايين دولار من ميزانية مجموعها ٣٤ مليون دولار. وتطلب اللجنة من إدارة المفوضية أن تتخذ خطوات فورية بشأن استنتاجات المجلس وأن تقدم إلى اللجنة في موعد أقصاه خريف عام ٢٠٠٢ تقريراً عن الإجراءات المتخذة. كما تكرر اللجنة طلبها بأن تقدم المفوضية بيانات شاملة عن تنفيذ جميع مشاريع تكنولوجيا المعلومات، تتضمن التكاليف ذات الصلة (انظر A/55/487، الفقرة ٤١).

١٠ - وتلاحظ اللجنة ما خلص إليه المجلس من أنه لا يزال يتعين على المفوضية وضع نظام موثوق به لإتاحة معلومات دقيقة بشأن مجموع عدد اللاجئين وسماهم.

#### تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات

١١ - تلاحظ اللجنة أنه تم إلى حد ما إحراز تقدم في تنفيذ توصيات المجلس بشأن ١٥ منظمة مشمولة بتقريره عن تنفيذ توصياته المتعلقة بفترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩: ومن توصيات المجلس البالغ عددها ٢٠٨، تم تنفيذ ١١٥ توصية